

Distr.: General
4 April 2013
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة والتنمية
اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية
الدورة الخامسة
جنيف، ٢٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٣

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية عن أعمال دورته الخامسة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في ٢٠ و ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣

المحتويات

الصفحة

٢ موجز الرئيس	أولاً -
٢ البيانات الافتتاحية	ألف -
٢ المتاحه لتحقيق نمو شامل وتنمية مستدامة قائمين على السلع الأساسية	باء - التطورات الأخيرة والتحديات الجديدة في أسواق السلع الأساسية، والخيارات السياسية
١٣ مسائل تنظيمية	ثانياً -
١٣ انتخاب أعضاء المكتب	ألف -
١٣ إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل	باء -
١٤ نتائج الدورة	جيم -
١٤ اعتماد تقرير الاجتماع	دال -
١٥ الحضور	المرفق

أولاً - موجز الرئيس

ألف - البيانات الافتتاحية

١- عُقدت الدورة الخامسة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية بتكليف من مؤتمر الأونكتاد الثاني عشر المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، في قصر الأمم في جنيف في ٢٠ و ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣.

٢- والرسالة الرئيسية التي شدد عليها الأمين العام للأونكتاد خلال ملاحظاته الافتتاحية هي أن مستويات الأسعار لا تزال مرتفعة نسبياً رغم استمرار التقلب الكبير في جميع أصناف السلع الأساسية. ومن بين العوامل التي تساهم في تقلب أسعار السلع الأساسية الشديد وارتفاعها، بالإضافة إلى العرض والطلب، وعوامل مثل أنماط الطقس، والحالة الاقتصادية في البلدان المنتجة والمستهلكة الكبرى، ثم تطوران جديداً يحددان شكل أسواق السلع الأساسية. العامل الأول هو تزايد الطلب من المستهلكين غير التقليديين، لا سيما في الاقتصادات الناشئة. والعامل الثاني هو الاتجاه المتزايد نحو أمولة السلع الأساسية الملاحظ خلال العقد الأخير. ومن المتوقع أن تبقى أسعار السلع الأساسية مرتفعة على المدى المتوسط.

باء- التطورات الأخيرة والتحديات الجديدة في أسواق السلع الأساسية، والخيارات السياساتية المتاحة لتحقيق نمو شامل وتنمية مستدامة قائمين على السلع الأساسية (البند ٣ من جدول الأعمال)

٣- شددت المناقشة على وثيقة أمانة الأونكتاد الأساسية "التطورات الأخيرة والتحديات الجديدة في أسواق السلع الأساسية، والخيارات السياساتية المتاحة لتحقيق نمو شامل وتنمية مستدامة قائمين على السلع الأساسية" (TD/B/C.I/MEM.2/22).

٤- وركز النقاش اللاحق على الاتجاهات والتحديات المستقبلية في أسواق السلع الأساسية الغذائية. وتشمل الأسباب الرئيسية لارتفاع أسعار الأغذية شدة نمو الطلب وضعف نمو الإنتاج وانخفاض المخزونات. وأصبحت سلع الأغذية شديدة التقلب، أساساً بسبب تقلبات الطقس وتغير المناخ، وتزايد الروابط مع أسواق الطاقة والأسواق المالية. وعلاوة على ذلك، فإن أسعار الأغذية تتأثر كثيراً بمستوى المخزونات. زد على ذلك أن تقلب أسعار الأغذية يؤثر تأثيراً هاماً على الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي والتنمية، وكذلك على استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار السياسي والاجتماعي. ومنذ عام ٢٠٠٩، عرف رصيد العالم من إنتاج الحبوب ندرة شديدة. وفيما يخص الحبوب الخشنة، سجلت هذه الفترة أدنى مستوى للمخزونات على الإطلاق.

٥- وتظهر آفاق أسواق الأغذية على المدى المتوسط وحتى عام ٢٠٢٠ أن الإنتاج الزراعي سيزيد في المتوسط بمعدل ١,٧ في المائة سنوياً. ومن المتوقع أن تكون أمريكا اللاتينية مصدراً صافياً كبيراً للأغذية في حين ستكون آسيا مستورداً صافياً لها. ومن المرجح أن تظل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تعيش حالات عجز كبيرة. ومن بين التطورات الجديدة التي ستحدث في أسواق الأغذية توقعات انخفاض القوة العاملة الزراعية وحدوث تحول في الاستهلاك العالمي للأغذية من الأغذية الأساسية إلى المنتجات ذات القيمة المضافة. ومن المتوقع أن يزيد إنتاج الوقود الأحفوري بأكثر من الضعف في العقد المقبل. ومن ثم يبقى الأمن الغذائي مصدر قلق كبير وتدعو الحاجة إلى تغيير السياسات تجاه القطاع الغذائي بهدف التكيف مع الحقائق الجديدة واستباق التحولات الجذرية المتوقعة في العقد الحالي.

٦- ولوحظ أن جميع المؤشرات الرئيسية لمجلس الحبوب الدولي تقل حالياً عن أعلى مستوياتها ولكنها تبقى، مع ذلك، مرتفعة نسبياً. ويُعزى ذلك جزئياً إلى تراجع مستويات مخزونات الحبوب في الولايات المتحدة، التي سجلت أدنى مستوياتها خلال العقد الأخير. وانخفضت أسعار فول الصويا وخفت التقلبات نتيجة لمستويات المحاصيل القياسية التي عرفتتها أمريكا الجنوبية. وبقيت الحاصية الرئيسية لسوق الأرز هي التكلفة المرتفعة نسبياً لصادرات تايلند والارتفاع المفاجئ في واردات الصين، إذ أصبحت الصين ثاني أكبر مشتر بعد نيجيريا. وتشير التوقعات المتعلقة بتجارة الحبوب الرئيسية في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ إلى أن العرض سيكون نادراً وقد يسود هذا المنظور خلال السنوات الخمس المقبلة.

٧- وقد استُخدم إطار الطرف الرئيسي - الوكيل لوصف تلب أسعار السلع الأساسية قبل تحرير أسواق السلع الأساسية وبعده. ولا يمكن التوصل إلى فهم واضح لسلوك أسواق السلع الأساسية إلا بفهم تطور المؤسسات والحكومات والأسواق والأفراد والتفاعل بين هذه الجهات. ويوفر إطار الطرف الرئيسي - الوكيل منظوراً جديداً نسبياً يمكن من خلاله أن تقوم مؤسسات مثل الأونكتاد بتحليل قضايا السلع الأساسية.

٨- وتوحي نتائج البحوث المتعلقة بتأثير أمولة السلع الأساسية والمضاربة في أسعارها أن هذه السلع أصبحت صنفًا جديداً من الأصول. وقد نمت مؤشرات العقود الآجلة للسلع الأساسية والأوراق المالية المتصلة بالسلع الأساسية والمنتجات المتاجر بها في الأسواق المالية ٣٠ ضعفاً خلال السنوات العشر الأخيرة. ويستهلك المضاربون السيولة حالياً وهكذا يتسببون في زعزعة الأسعار. وفي الطرف المقابل، يوفر المتحوطون السيولة وهكذا يتسببون في استقرار الأسعار.

٩- وأثار أحد المشاركين قضايا تتعلق بتأثير أسعار الأغذية المرتفعة على سلوك العرض والطلب. ولوحظ أن الطلب لا ينخفض رغم ارتفاع الأسعار الحالية. وقد بحثت دراسة أجرتها حديثاً عدة منظمات دولية قضية إنشاء مخزونات أغذية أكبر حجماً تتجاوز ما هو ضروري للاحتياجات الإنسانية. ولم تُقدم أي توصيات ملموسة ولكن كان من الواضح أن

الفكرة المهيمنة حالياً هي ضرورة عدم استخدام الاحتياطات أو المخزونات للتدخل في الأسواق خلال الفترات التي ترتفع فيها الأسعار.

١٠- وبما أن تصدير السلع الأساسية والمواد الأولية والطاقة ما زال يمثل محرك النمو الاقتصادي للعديد من أقل البلدان نمواً، فقد أعرب خبراء وممثلو هذه البلدان عن قلقهم إزاء أفضل السبل لوضع السياسات الوطنية، في أوقات الأزمات الاقتصادية، من أجل تحسين تنوع اقتصاداتها وتجنب فخ الفقر. ويمكن للبلدان المصدرة للسلع الأساسية أن تستفيد إلى أقصى حد من الطفرة الحالية التي تعرفها أسعار السلع الأساسية بتعزيز الروابط مع الاقتصاد على نطاق أوسع. وتتوقف الروابط الصناعية على القطاع (السلع الأساسية اللينة والصلبة، والطاقة)، ومهارات الجهات الفاعلة الرئيسية وقدراتها، والهياكل الأساسية، والملكية، والسياسات. وتمثل فترات انتعاش السلع الأساسية مثل الفترة الحالية لحظات جيدة لاتخاذ القرارات السياسية بشأن طريقة بناء اقتصادات أكثر تنوعاً. ولهذا الغرض، يجب تنظيم حوار مع أصحاب المصلحة الرئيسيين مثل الحكومات وشركات القطاع الخاص، وكذلك مع الأطراف المهمة، بما فيها نظم الابتكار الوطنية والمجتمع المدني. ويمكن أن تقوم المنظمة الدولية مثل الأونكتاد ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والبنك الدولي بدور الميسر في هذه العمليات.

المعادن والخامات والفلزات

١١- زادت احتياطات النحاس والرصاص والزنك في السنوات الأخيرة رغم زيادة استهلاكها. وفي حالة النحاس، يُتوقع أن يزيد العرض عن نمو الطلب في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ بعد ثلاثة أعوام من العجز المتتالي. وتسبب عوامل عديدة، منها التباطؤ الاقتصادي العالمي وأزمة ديون الاتحاد الأوروبي السبادية وعدم الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتقلب أسعار السوق تذبذباً كبيراً في الأسواق. وتعرف سوق النيكل تغيراً مستمراً، ويختلف العرض والطلب على النيكل حالياً من بلد لآخر. وبينما تعتمد الصين على حديد زهر النيكل، تعتمد أوروبا والهند وأمريكا الشمالية أكثر على الخردة. وسيكون لمشاريع النيكل الجديدة الجاري تنفيذها حالياً وإنتاج حديد زهر النيكل واستخدامه في الصين تأثير هام على مستقبل صناعة النيكل.

١٢- ويعرف كل من إنتاج الفلزات غير الحديدية واستهلاكها في الصين نمواً سريعاً، ولكن العجز التجاري لهذا البلد تفاقم مع زيادة وارداته السريعة من الفلزات غير الحديدية. ورغم أن من المرجح أن يزيد إنتاج الفلزات غير الحديدية واستهلاكها، فإن واردات الخامات ستستمر في الارتفاع. وهناك تزايد في تدوير الفلزات الثانوية، إلى جانب حصتها في الاستهلاك الإجمالي للفلزات. وفي نهاية المطاف، قد تُوجّه استثمارات إضافية إلى مشاريع الحماية البيئية، التي يمكن أن تزيد تدريجياً من تكاليف المؤسسات التي تنتج الفلزات غير الحديدية في الصين.

١٣- وقد حُدِّدَت منشورات الأونكتاد بشأن ركاز الحديد (مثلاً سوق ركاز الحديد، ٢٠١١-٢٠١٣ (حزيران/يونيه ٢٠١٢) وإحصاءات ركاز الحديد ٢٠١٢ (UNCTAD/SUC/2012/5)) على أنها من المصادر الموثوقة للإحصاءات ومعلومات السوق. وتعتمد السوق على تحديد موقع الموارد، ومن ثم فإن التجارة المنقولة بحراً تكتسي أهمية بالغة. وقد أصبحت للتجار والأسواق المالية أهمية أيضاً في تحديد الأسعار. وثمة علاقة عكسية بين السعر والتكاليف، إذ يتحرك الأول نحو الأسفل، في حين تتحرك التكاليف نحو الأعلى. ومن المرجح أن يمارس انخفاض درجات الخامات وارتفاع تكاليف الإنتاج وارتفاع تكاليف المشاريع والضغط البيئي ضغطاً على الأسعار، التي قد تصبح معقولة على المدى المتوسط.

١٤- وسيطرَت التغيرات الهيكلية الجارية في الاقتصاد الصيني على النقاش. وأبرز أن الصين لا تزال تمر بعملية التنمية الاقتصادية ولا يزال ثمة مجال للنمو الاقتصادي رغم أن معدلات نمو الإنتاج المحلي الإجمالي ومعدلات استهلاك الفلزات ستعرف تباطؤاً. وسترتفع تكاليف الإنتاج بسبب تزايد الاستثمار في تكنولوجيات مكافحة التلوث رغم أن زيادة إنتاج الفلزات (مثلاً الألومنيوم لصناعة السيارات) يمكن أن تكون إيجابية للبيئة بالمقارنة مع مكونات الصلب التقليدية. وتعتمد الصين كثيراً على خاماتها الخاصة و وارداتها من الفلزات المنقاة، ولكنها اضطرت إلى استكمال إمداداتها ب واردات الخامات غير المنقاة. وأثار ذلك كموضوع محوري قضية تحسين جودة الخام. وتم التشديد على أن البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية ينبغي أن تنظر بإمعان في إمكانية إضافة قيمة/تنقية الخامات قبل تصديرها، ولكن آخرين جادلوا بأن على قوى السوق أن تحدد في نهاية المطاف جدوى تصدير الخامات محسنة الجودة أو الخامات غير المنقاة. ونوقشت أيضاً مسألة التوازن بين استخدام الموارد وإتاحتها للأجيال المقبلة. ولاحظ المندوبون أن معظم الشركات عبر الوطنية شددت في العقد الأخير على المسؤولية الاجتماعية للشركات وكذلك على الحاجة إلى تعزيز فعالية استخدام الفلزات والبحث عن مصادر مواد جديدة وبديلة.

الطاقة والنفط والغاز والفحم

١٥- أشار الخبراء إلى ببطء نمو الطلب العالمي على النفط نظراً لتراجع النمو الاقتصادي العالمي، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة. وخيم على التنبؤ بالطلب على الطاقة في المستقبل ضباب الشكوك المتزايدة الناتجة عن الانتكاسات الممكنة في انتعاش اقتصاد الولايات المتحدة، وأزمة الديون الأوروبية، وأسعار الوقود المستعمل في النقل، والتحول إلى أنواع أخرى من الوقود، وإلغاء إعانات الأسعار، وسياسات الطاقة، لا سيما تلك المتصلة بالبدائل، والعوامل المتصلة بالطقس.

١٦- وكان هناك اعتراف واسع بأن حالات التقدم الأخيرة في تكنولوجيات المراحل السابقة للإنتاج أسفرت عن ارتفاع مفاجئ في إنتاج النفط والغاز في أمريكا الشمالية بفضل فتح موارد النفط وغاز الطفل. ولاحظ الخبراء أن ذلك أوجج أسواق الطاقة. فزيادة إنتاج النفط

وغاز الطفل النادر أدت إلى انخفاض واردات الولايات المتحدة من الوقود وتؤدي حالياً إلى تغير أنماط الطاقة العالمية. وبالتالي، بدأت تجارة النفط الدولية تتحرك باتجاه آسيا، مما يثير مخاوف بشأن أمن الطرق الاستراتيجية التي يمر بها نفط الشرق الأوسط إلى الأسواق الآسيوية.

١٧- وقد حُفِّضت أسعار الغاز والكهرباء المحلية في الولايات المتحدة، مما أعطى صناعتها ميزة تنافسية. ويُباع الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة بحوالي خمس أسعار الاستيراد في أوروبا وثمان ما هي عليه في اليابان. ويساعد انخفاض سعر الغاز الطبيعي على الحد من استخدام الفحم، ومن ثم يجرى الفحم لتصديره إلى آسيا وأوروبا. وفي هذا السياق، ستتطور شروط التعاقد على الغاز الطبيعي المسيل لتصبح أكثر مرونة، مما تنتج عنه آلية أسرع لنقل الأسعار بين أسواق الغاز الإقليمية لأن هناك ترابطاً متزايداً بين أسواق الغاز والفحم.

١٨- وأشار الخبراء إلى أن برينت هو المرجع الدولي الرئيسي لأسعار النفط الخام، بينما أصبح ويست تيكساس إنترميديا مرجعاً إقليمياً أكثر من أي شيء، ويُستعمل غالباً لتحديد أسعار الواردات والتبادل. وأثار عدة مشاركين شواغل بشأن استمرار تقلب أسعار النفط رغم كفاية العرض. ويُضاف إلى ذلك تطور الطاقة المتجددة. وتم التشديد على دور منظمة البلدان المصدرة للنفط في التصدي لحالات اختلال الأسواق وانقطاع العرض، مثلما تم التشديد على الحوار بين المنتجين والمستهلكين من خلال منتدى الطاقة الدولي، مما وفر منبراً للنتيوات المتضاربة باستخدام قاعدة بيانات المبادرة المشتركة المتعلقة ببيانات النفط.

١٩- وفي الوقت الذي ينتقل فيه العالم إلى اقتصاد منخفض الكربون، لا يزال للفحم دور يؤديه رغم كثافته الكربونية العالية لأنه يشكل حوالي ٧٢ في المائة من موارد الطاقة العالمية وأسهم بنسبة ٥٠ في المائة في نمو الطلب على الطاقة خلال السنوات العشر الأخيرة. وسلط الضوء على إمكانيات خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون دون التخلي عن صناعة الفحم باعتماد تكنولوجيات فحم نظيفة والتركيز على نهج لإزالة الكربون موجهة نحو السوق، مثل نظم الاتجار بالانبعاثات. وقد أدت الأزمة المالية العالمية والكساد إلى انخفاض أسعار ثاني أكسيد الكربون. وشدد الخبراء على أن ثاني أكسيد الكربون المحسد في التجارة الدولية يؤدي إلى صعوبات في إزالة الكربون من الاقتصادات بفعالية. واعتُبر أن ذلك يثير التوترات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية فيما يتعلق بالضغوط الممارسة لخفض ثاني أكسيد الكربون الكامن في السلع المصدرة من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة.

٢٠- وذكر عدة مشاركين أن الهدف العالمي المتمثل في إبقاء متوسط زيادة درجة الحرارة العالمية دون درجتين هدف غير واقعي ودعوا إلى وضع استراتيجية جديدة ومتسقة تأخذ في الحسبان مصالح جميع البلدان وكذلك انبعاثات ضارة أخرى مثل ثاني أكسيد الكبريت وأكسيد النيتريك والزئبق.

٢١- وعُرض نظام الاتحاد الأوروبي للاتجار بالانبعاثات كواحدة من مبادرات الاتحاد الأوروبي للحد من الانبعاثات بتجنب ضرائب الكربون، رغم تحديات آلية التسعير

غير الصحيحة وغيرها من الآليات. ولوحظ أن النظام فشل بسبب سوء نظام الإدارة السياسية. ففعاليته تتوقف على الاتفاقات الدولية وكمية خفض غازات الدفيئة ونظام يعكس ديناميات أسواق الطاقة.

٢٢- ويشكل أمن القدرة الإنتاجية عائقاً آخر يحول دون تنمية الطاقة المتجددة في قطاع الطاقة في الاتحاد الأوروبي. ومحطات توليد الطاقة باستخدام الوقود الأحفوري ليست مربحة إذا كان سعر الطاقة الكهربائية لا يغطي سوى عدد الكيلوات في الساعة ويتجاهل القدرة الإنتاجية اللازمة لتحقيق استقرار الشبكات العامة نظراً للخصائص المتقطعة والمتقلبة للإمداد بالطاقة المتجددة. ويشمل الخيار المعروف اعتماد إعانة أو منح أكثر استناداً إلى السوق يعتمد على مجموعة من موزعي الطاقة الكهربائية لضمان القدرة الإنتاجية. ولوحظ أن السوق تركز تحت عبء الإعانات: إعانات الطاقة المتجددة وإعانات الوقود وتعريفات المستعمل النهائي. وينبغي استخدام الحلول المستندة إلى السوق لتحريك الخيارات السياسية. غير أن ذلك يعتمد على العديد من العوامل، بما في ذلك رقابة تنظيمية قوية ومختصة وسيولة كبيرة في الأسواق المالية للتحوط من مخاطر تقلب الأسعار.

٢٣- ولاحظ المدونون أن واضعي السياسات يواجهون خيارات معقدة في سياق الشكوك المتزايدة فيما يتعلق بالاقتصاد والسياسات والتكنولوجيا. وأوصوا بأن من المهم، من أجل تحقيق الطاقة المستدامة للجميع، وضع قواعد مناسبة، وتصميم نماذج تجارية ترسل إشارات الأسعار الصحيحة، وتعزيز الاستثمار الموجه إلى الداخل، وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، وضمان أمن العرض وأمن السعر.

السلع الأساسية الزراعية والسياسات

٢٤- فيما يتعلق بالعلاقة بين السعة المالية والنمو الاقتصادي، كانت النصيحة السياسية السائدة في التسعينيات هي تعزيز النمو الاقتصادي بتوسيع القطاع المالي. ولكن دراسات حديثة تبين أن البلدان ذات القطاعات المالية الواسعة جداً لا تعرف أي علاقة إيجابية بين السعة المالية والنمو الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، فعندما يتجاوز التمويل عتبة معينة (التمويل الذي يمثل حوالي ٨٠-١٠٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، يكون له أثر سلبي على النمو الاقتصادي. ومع ذلك، هناك علاقة إيجابية وقوية بين السعة المالية والنمو الاقتصادي في البلدان ذات القطاعات المالية الصغيرة والمتوسطة. وبما أن العديد من البلدان المعتمدة على السلع الأساسية بلدان نامية ذات دخل منخفض ونظام مالي ضحل، فإن تنمية الممارسات المالية المتطورة سيكون له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

٢٥- والاحتياطات الغذائية أداة هامة لمواجهة انعدام الأمن الغذائي. وتوجد حالياً قيد التنفيذ مبادرتان إقليميتان لاحتياطات غذائية: اتفاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا زائد ثلاثة بشأن احتياطي الأرز في حالات الطوارئ واحتياطي الأغذية لحالات الطوارئ في الجماعة

الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وما زال هذا الأخير يواجه العديد من التحديات قبل أن يصبح كامل التشغيل. ويتوقف نجاح احتياطات الطوارئ بشكل رئيسي على توفر وضوح الغرض، وتنوع الأغذية التي يجب تخزينها، وشفافية الإطلاق وملاءمته من حيث التوقيت، وقابلية الاستمرار من الناحية المالية.

٢٦- وأعربت بعض الوفود عن شواغلها بشأن جدوى احتياطي الأغذية لحالات الطوارئ في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، خاصة باعتبار عدد البلدان (١٥) المشاركة وقدرتها المؤسسية على إدارته وتشغيله بفعالية. واعترف المندوبون بأن الإدارة من التحديات التي تواجهها المنطقة وسيقتضي تشغيل الاحتياطي عملية طويلة. وسيساعد تعزيز التجارة الإقليمية في أفريقيا على سد الفجوة بين مناطق الفائض والعجز الغذائي وتيسير عمليات الاحتياطات الغذائية لحالات الطوارئ.

٢٧- وأعرب أحد المندوبين عن شواغله بشأن نمط الاستهلاك الغذائي الآخذ في التغير في العديد من البلدان الأفريقية. ففي السودان، مثلاً، يفضل الناس القمح على المحاصيل الغذائية التقليدية. ونظراً لتنامي تفضيل المحاصيل الرئيسية الثلاثة في العالم والاعتماد عليها (القمح والذرة والأرز)، بدأت العديد من البلدان النامية المنخفضة الدخل تتحول إلى بلدان مستوردة للأغذية. وتعتمد هذه البلدان على السوق العالمية للحصول على الإمدادات ومن ثم فإنها أكثر ضعفاً أمام ارتفاع الأسعار وتقلبها. ولضمان الأمن الغذائي، من المهم تطوير محاصيل أخرى، ولا سيما المحاصيل الغذائية التقليدية.

٢٨- وينشئ الاعتماد على السلع الأساسية مجموعة من مواطن الضعف. وتقابل المكاسب المتأتية من إنتاج السلع الأساسية والاتجار بها تكاليف مرتبطة بمواطن الضعف. ولا يقدم استخدام التدابير البسيطة مثل حصة السلع الأساسية في إجمالي الصادرات لتحديد الاعتماد على السلع الأساسية معلومات مفيدة. وهناك بعض المتجهات التي يمكن أن تفسر إلى حد كبير الاختلافات في أداء البلدان التي لديها حصص كبيرة من السلع الأساسية. وثمة حاجة إلى بناء مؤشر باستخدام هذه الموجّهات لمعرفة قدرات البلدان على تجاوز مواطن الضعف المتصلة بالسلع الأساسية. ويتمثل أحد الأمثلة في مؤشر الضعف المتعلق بالسلع الأساسية.

٢٩- ويمكن أن تضطلع منظمات المزارعين ذات التنظيم والإدارة الجيدين بدور هام في تيسير وصول صغار الملاك إلى التمويل. والجمعية الزراعية في ترينيداد وتوباغو مثال جيد على ذلك. فخلال السنوات القليلة الماضية، وضعت، من خلال تعاونها مع مصرف التنمية الزراعية، برامج جديدة للتمويل الزراعي لفائدة صغار الملاك. ويشمل الدور الذي تضطلع به الجمعية تيسير المشاورات بين المزارعين والمصارف، ودعم المزارعين في إعداد خطط الأعمال ووثائق طلب القروض، وتركيز المزارعين لدى المصارف، والقيام بدور الكفيل لحصول المزارعين على القروض. وهكذا يمكن لصغار المزارعين أن يحصلوا على القروض بمعدلات فائدة منخفضة وأن يزيدوا من إنتاجهم الزراعي.

٣٠- ومنذ تحرير أسواق السلع الأساسية في الثمانينيات والتسعينيات، أصبح من الصعب جداً ضمان حصة عادلة من أسعار السلع الأساسية لصغار الملاك. وقد أدى مجلس غانا للككاو دوراً إيجابياً في زيادة حصة المنتجين تدريجياً في سعر تصدير الككاو واستدامة إنتاج الككاو في غانا. ومنذ أوائل التسعينيات، حرر مجلس غانا للككاو جزئياً تسويقه الداخلي في حين احتفظ بسيطرته على التسويق الخارجي ومراقبة الجودة. وطوال فترة إصلاحات قطاع الككاو، خُفّضت الضرائب ونُقلت حصة هامة من أسعار التصدير إلى المزارعين. وفي الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، بلغت حصة المزارعين في السعر^(١) الصافي للككاو المسلم على ظهر السفينة ٧٨ في المائة.

٣١- غير أن آلية التسعير الحالية التي يستخدمها منتجو الككاو ما زالت تواجه العديد من التحديات. وأثار بعض المندوبين مسألة تأثير استحابة مجلس غانا للككاو البطيئة على أسعار الككاو الدولية. واعترف الخبراء بأن من الممكن، في ظروف التقلب الحالي للأسعار الدولية، اعتبار مجلس غانا للككاو درعاً واقياً من تقلبات الأسعار. ولكنهم لاحظوا أيضاً أن المزارعين قد يغريهم بيع منتجاتهم في البلدان المجاورة إذا لم تُنقل إليهم أسعار دولية مرتفعة في الوقت المناسب.

٣٢- وتكتسي إضافة القيمة أهمية حاسمة للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية للارتقاء في سلم سلسلة القيم وتنوع اقتصاداتها بعيداً عن إنتاج السلع الأساسية الأولية والاتجار بها. ورأى بعض المندوبين أن تصاعد التعريفات يمنع البلدان من تجهيز موادها الخام مثل الككاو بفرض ضريبة على الشوكولاتة بمعدل أعلى من حبوب الككاو في أسواق الصادرات.

٣٣- ويمثل انعدام إضافة القيمة أيضاً أحد التحديات الرئيسية للعديد من البلدان الأفريقية المنتجة للقطن. ففي زامبيا، تعمل جمعية القطن في زامبيا على مواجهة هذه التحديات وتحديات أخرى من قبيل ضعف قدرة المزارعين التفاوضية، وعدم وجود آليات فعالة لإدارة المخاطر، وانعدام الشفافية والتعاون في سلسلة القيم. وفيما عدا المبادرات الوطنية مثل إنشاء مرافق للحلج يملكها المزارعون وتمكين المزارعين ولا سيما النساء منهم، تشجع الجمعية بنشاط الشراكة الإقليمية مع البلدان المجاورة المنتجة للقطن من خلال منصة تُسمى موزامبي (موزامبيق وزامبيا وزمبابوي وملاوي). وكان من المتوقع أن يكون بإمكان خارطة طريق القطن الأفريقي، التي وُضعت بدعم من الأونكتاد، أن تساعد على مواجهة بعض التحديات الرئيسية في قطاع القطن الأفريقي.

٣٤- ولا تزال الإعانات التي تقدمها البلدان المتقدمة لقطاع القطن مسألة رئيسية بالنسبة لمنتجي القطن الأفارقة. ورغم الجهود التي تبذلها أربعة بلدان رئيسية منتجة للقطن في إطار

(١) السعر الصافي للبضاعة المسلمة على ظهر السفينة = سعر البضاعة المسلمة على ظهر السفينة - تكاليف الخدمات التي يقدمها مجلس غانا للككاو إلى المزارعين (أي مكافحة الأمراض والآفات، وأكياس الحوت والمواد المتصلة بها، ومخططات المعاشات التقاعدية للمزارعين، وما إلى ذلك).

المفاوضات الزراعية لمنظمة التجارة العالمية لإلغاء الإعانات التي تقدمها البلدان المتقدمة لقطاع القطن، فإنها لم تحقق أي تقدم في هذا الشأن. ووفّر نزار البرازيل والولايات المتحدة بشأن القطن والقرار النهائي الذي اتخذته فريق تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية والذي كان ضد الولايات المتحدة مساراً آخر لمعالجة قضايا الإعانات المقدمة للقطن.

حشد التمويل الخاص لاستخدام الطاقة والأراضي استخداماً مستداماً

٣٥- يكتسي حشد رأس المال الخاص للاستثمار في استخدام الطاقات المتجددة والأراضي أهمية حاسمة لتحقيق تنمية مستدامة ونمو شامل. وتأتي نسبة خمسة وثمانين في المائة من الاستثمارات العالمية التي تُحدث التغيير في الطاقة المتجددة من رأس المال الخاص.

٣٦- والقطاعات المهيمنة بالنسبة للاستثمارات الخاصة في إطار حل التخفيف - المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأجراس وتدهورها - التي اعتمدها برنامج الأمم المتحدة التعاوني لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، هي '١' المنتجون صراحة لتخفيضات الانبعاثات؛ '٢' سلاسل توريد السلع الأساسية المتصلة بالمخاطر التي تهدد الغابات. وبلغ سعر ستة وعشرين طنّاً من ثاني أكسيد الكربون متاجراً بما في الأسواق الطوعية ٢٣٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١١.

٣٧- والزراعة مسؤولة عن حوالي ٨٠ في المائة من فقدان الغابات في العالم، إذ تتصلب إزالة الغابات أساساً بإنتاج زيت النخيل وفول الصويا ولحوم البقر بدافع المكاسب المالية الكبيرة من هذه السلع الأساسية، التي تبلغ قيمتها ٣١ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لزيت النخيل و٤٧ بليون دولار لفول الصويا و١٤ بليون دولار للحوم البقر.

٣٨- ويكتسي رأس المال الخاص أهمية حاسمة لتمويل الثغرات التي يعاني منها ابتكار الطاقة المتجددة وتنميتها؛ فبين الفترة ٢٠٠١ و٢٠١١، بلغ متوسط الاستثمارات الجديدة في الطاقة المتجددة ١٣٥ بليون دولار. واستثمر حوالي ١٥٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في الطاقة المتجددة، موزعاً بين التكيف (٦٥-١٠٠ بليون دولار)، والمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأجراس وتدهورها/استخدام الأراضي (٢٠-٤٠ بليون دولار) والطاقة المتجددة (٤٥-١٠٠ بليون دولار).

٣٩- ويتطلب إيجاد حلول لثغرات التمويل تغييراً في الأفكار وآليات التشغيل في الأسواق المالية. ويستتبع ذلك تدخلات عامة "ذكية" لجمع المهارات والموارد المؤسسية لتنمية قائمة على تخفيض معدلات انبعاث الكربون والتكيف مع تغير المناخ. كما يتطلب توافر المعلومات المتعلقة بإدماج الكربون والبيئة والمجتمع والحوكمة وإمكانية الوصول إليها وإدماجها وكشفها بصورة منهجية.

٤٠- وفي البلدان النامية، سيتطلب حشد رأس المال الخاص لنشر تكنولوجيات تخفيف آثار تغير المناخ من الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي أن تقوم بما يلي: تحقيق تكافؤ الفرص

بين بدائل الاستثمار مرتفعة الكربون ومنخفضته؛ وتحسين الأطر التنظيمية التي تتيح الوصول إلى شبكة السوق للحصول على التكنولوجيات منخفضة الكربون؛ وتحسين الحوكمة من أجل تخفيف مخاطر الاستثمار السياسية والتنظيمية. ويجب أن تكون سياسات الطاقة الوطنية ذات أهداف واضحة فيما يتعلق بالطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة؛ وأن تنشئ آليات حوافز ذات مصداقية ومستقرة للطاقة المتجددة وتكنولوجيات وهياكل أساسية لكفاءة استخدام الطاقة؛ وتضع سياسات للتخلص من الإعانات المقدمة للوقود الأحفوري؛ وتحسن توافر المعلومات المتعلقة بغازات الدفيئة وإمكانية الوصول إليها؛ وتضمن الإدماج المنهجي من جانب المؤسسات المالية.

ربط الطاقة المتجددة بالتنمية الريفية

٤١ - يكتسي ربط مشاريع الاستثمار في الطاقة المتجددة بالتنمية الريفية أهمية أساسية لاستحداث الوظائف، ودر الدخل والإيرادات، وإيجاد فرص الأعمال التجارية، وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية، ونقل التكنولوجيا، وتشجيع الابتكارات. غير أن الطاقة المتجددة لا تحل جميع المشاكل. فقد يكون لها تأثير قليل على استحداث الوظائف وقد تؤثر سلباً على تكاليف الطاقة بسبب فشل التنسيق بين دوافع الطاقة المتجددة والسياسات الريفية.

٤٢ - ويشمل تمكين بيئات السياسات التي تحسن الروابط بين نمو الطاقة المتجددة والتنمية الريفية ما يلي:

- (أ) زيادة التنسيق الأفقي سواء بين الأطراف المعنية العامة والخاصة ومنظمات المجتمع المدني أو فيما بينها؛
- (ب) مواءمة دوافع السياسات، وأمن الطاقة، وتغير المناخ، والنمو الاقتصادي؛
- (ج) "مزيج ذكي" من الإعانات مع الاستثمار دون انحرافات؛
- (د) نهج شاملة للاستثمار وتنمية الطاقة المتجددة تشمل جميع أصحاب المصلحة.

تغير المناخ وتنمية الطاقة المتجددة: دور أطر السياسات التجارية

٤٣ - تُبذل في العديد من البلدان جهود لزيادة كل من إنتاج تكنولوجيات و سلع وخدمات الطاقة النظيفة ونشرها نظراً لزيادة الاستثمارات. ولكن التوترات أو المنازعات ما زالت مستمرة فيما يتعلق بمتطلبات المحتوى المحلي والإعانات ونقل التكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية.

٤٤ - ولم تحرز مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن السلع البيئية سوى تقدم قليل لأن حوالي ٦٠-٨٥ في المائة من القيمة المضافة في الخدمات البيئية تتراكم في استحداث الوظائف. وتهدف متطلبات المحتوى المحلي إلى استحداث الوظائف وتعزيز الصناعات الناشئة وتشجيع الابتكار. غير أن هذه التدابير تعيق نمو العمالة ونقل التكنولوجيا بسبب زيادة أسعار

الطاقة المتجددة. وقد استخدم عدد من البلدان متطلبات المحتوى المحلي بنجاح لزيادة إنتاج الطاقة النظيفة، ولكن هذه التدابير لا يمكن أن تكون متوافقة مع منظمة التجارة العالمية.

٤٥ - ونظر المندوبون فيما إذا كانت حقوق الملكية الفكرية دافعاً أو معوقاً لنقل التكنولوجيا النظيفة. وتبين الدراسات التجريبية أن نسبة التكنولوجيات المسجلة مرتفعة في إسرائيل والبرازيل وجنوب أفريقيا والصين. غير أن معظم التكنولوجيات ليست مسجلة. وقد عجلت بلدان مثل أستراليا وإسرائيل والبرازيل وجمهورية كوريا تنمية التكنولوجيات الخضراء بمعدل ٢٠ في المائة. وأشار المندوبون إلى ضرورة وجود اتفاق جديد لمنظمة التجارة العالمية بشأن الطاقة المستدامة (أو اتفاق متعدد الأطراف).

٤٦ - ومن شأن تنمية الطاقة المتجددة على نطاق صغير في البلدان منخفضة الدخل (مثلاً بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى) التي لا يصل فيها إلى شبكة الكهرباء العامة إلا عدد قليل من السكان أن تسمح بالتكيف والنمو بطريقة مماثلة لثورة تكنولوجيا المعلومات.

٤٧ - وثمة حاجة إلى وضع معايير للطاقة المتجددة تدمج خصائص الحفاظ على الطاقة (استبدال مصادر طاقة أنظف بوقود الكتلة الأحيائية التقليدية) للاستخدام المترلي.

٤٨ - واعتُبر تأثير سلاسل توريد السلع الأساسية على الطاقات النظيفة موضوعاً هاماً يستوجب الاهتمام على جميع المستويات. والمعايير العالمية التي تتجاوز حساب انبعاثات غازات الدفيئة ضرورية في هذا السياق: مثلاً، ينبغي أن تتضمن معايير الأغذية الزراعية حساب "البصمة البيئية" من "المزرعة إلى فرشة المستهلك".

٤٩ - وفيما يخص "إنجاز المزيد بموارد أقل"، والفصل المطلق بين التنمية الاقتصادية واستخدام الموارد، أعرب المندوبون عن قلقهم إزاء عدم المساواة والحماية الجمركية بدعوى المحافظة على البيئة. وينبغي تعزيز كل من التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب بالنسبة للاستثمارات في تكنولوجيا الطاقة المتجددة (ونقلها) في سياق جدول أعمال الأهداف الإنمائية للألفية (مثل "الطاقة للجميع").

خيارات السياسات العالمية لتعزيز كفاءة استخدام الموارد

٥٠ - من الضروري اعتماد أطر سياسات علمية لتعزيز كفاءة استخدام الموارد في مواجهة تزايد سكان العالم وتضاؤل الموارد. ويُعزى شح الموارد أساساً إلى الحدود المادية والمخاطر السياسية وتقلب الأسعار والأخطار البيئية والصحية والحدود الاجتماعية. وتستتبع كفاءة استخدام الموارد إنجاز المزيد بموارد أقل - الإنتاج والاستهلاك بطريقة مختلفة عن القاعدة، وفي الوقت نفسه إتاحة الفرص للقراء لتلبية احتياجاتهم وإشباعها. ويتطلب ذلك استثمارات فيما يلي:

(أ) منتجات وخدمات ونظم تتسم بالكفاءة؛

(ب) التخلص تدريجياً من الاعتماد على الوقود الأحفوري؛

- (ج) إدارة الأعمال التجارية والمدن وسلاسل الإمدادات بطريقة مستدامة (المباني المتسمة بالكفاءة، والطاقة المتجددة، والتدوير، والتعددين الحضري).
- ٥١ - وتشمل ردود السياسات المقترحة لكفاءة استخدام الموارد ما يلي:
- (أ) بالنسبة للحكومات: اللوائح، والضرائب، والوعي والمعلومات، والهياكل الأساسية؛
- (ب) بالنسبة للأعمال التجارية: منتجات وخدمات ومعلومات أكثر جودة؛
- (ج) بالنسبة للأفراد: الاستهلاك والإنتاج بطريقة مختلفة؛
- (د) على الصعيد الدولي: التعاون من أجل تحسين إدارة الموارد وأمن الإمدادات.

ثانياً - مسائل تنظيمية

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

- ٥٢ - انتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٣، سعادة السيدة زوريكا ماريتش - دجوردجيفيتش، الممثلة الدائمة للجبل الأسود لدى منظمة التجارة العالمية، رئيسة، والسيد أنثوني نيامي - بافي، وزير البعثة الدائمة لغانا، نائب رئيس ومقررًا لها.

باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

- ٥٣ - أقر أيضاً اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت للدورة (الوارد في الوثيقة TD/B/C.I/MEM.2/21). وهكذا كان جدول الأعمال كما يلي:

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣ - التطورات الأخيرة والتحديات الجديدة في أسواق السلع الأساسية، والخيارات السياساتية المتاحة لتحقيق نمو شامل وتنمية مستدامة قائمين على السلع الأساسية
- ٤ - اعتماد تقرير الاجتماع.

جيم - نتائج الدورة

٥٤ - اتفق اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الختامية المعقودة في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣، على أن يتولى الرئيس تلخيص المناقشات (انظر الفصل الأول).

دال - اعتماد تقرير الاجتماع

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٥٥ - في الجلسة العامة الختامية أيضاً، أذن اجتماع الخبراء المتعدد السنوات لنائب الرئيس - المقرر بأن يقوم، تحت إشراف الرئيس، بوضع التقرير في صيغته النهائية بعد اختتام الاجتماع.

الحضور^(٢)

١ - حضر اجتماع الخبراء ممثلو الدول الأعضاء في الأونكتاد التالية أسماؤها:

إثيوبيا	سورينام
أذربيجان	سويسرا
الأردن	الصين
إكوادور	العراق
ألمانيا	عُمان
الإمارات العربية المتحدة	غانا
إندونيسيا	فرنسا
أنغولا	الفلبين
آيرلندا	فييت نام
إيطاليا	كازاخستان
باكستان	الكاميرون
البرازيل	كندا
بربادوس	كوت ديفوار
بلجيكا	الكونغو
بنغلاديش	الكويت
بنن	ليبيا
بوروندي	مالي
تايلند	ماليزيا
تركيا	مدغشقر
ترينيداد وتوباغو	مصر
تشاد	المغرب
توغو	المكسيك
تونس	المملكة العربية السعودية
جامايكا	منغوليا
الجزيل الأسود	موريتانيا
الجمهورية الدومينيكية	موريشيوس
جمهورية ترانبا المتحدة	موزامبيق
جيبوتي	ميانمار
زامبيا	النمسا
السنغال	الهند
السودان	

(٢) تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة

.TD/B/C.I/MEM.2/INF.5

- ٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلةً في الدورة:
 الصندوق المشترك للسلع الأساسية
 الاتحاد الأوروبي
 الفريق الدراسي الدولي المعني بالنحاس
 مجلس الحبوب الدولي
 فريق الدراسة الدولي للمطاط
 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
 منظمة التعاون الإسلامي
 صندوق الأوبك للتنمية الدولية
- ٣- وكانت أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها وبرامجها التالية ممثلةً في الدورة:
 اللجنة الاقتصادية لأوروبا
 مركز التجارة الدولية
 برنامج الأمم المتحدة للبيئة
- ٤- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات المرتبطة بها التالية ممثلةً في الدورة:
 منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
 منظمة التجارة العالمية
- ٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلةً في الدورة:
 الفئة العامة
 مهندسو العالم
 المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة
 السجل
 جمعية وحدة وثقة المستهلكين الدولية